مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: المتغيرات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على العلاقات التركية – المصرية
اسم الكاتب: رشا فلاح حسن، أ.م.د. عبدالعزيز عليوي عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6236
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 13:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الانبار

مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

مجلة جامعة الانبار

للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية محكمة تصدر عن

كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة الانبار

الترقيم الدولي

P-ISSN:2075-2024 E-ISSN:2706-5804

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد ١٦٢٩

السنة ٢٠١١

المجلد الثاني عشر ـ العدد الثاني – الجزء الثاني

السنة(٢٠٢٢) (الشهر/كانون الأول)

افتتاحية العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

على بركة الله تقدم مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية اصدارها الثاني للعام ٢٠٢٢ باسم العدد الثاني – الجزء الثاني من المجلد الثاني عشر والذي ضم عدداً من البحوث العلمية في تخصص القانون والعلوم السياسية بعد ان استوفت هذه البحوث شروط النشر وحصلت على اجازة المحكمين المعتمدين من قبل هيأة تحرير المجلة .املين ان تنفع هذه البحوث المختصين في القانون والسياسة وان تثري حركة البحث العلمي في جامعتنا العزيزة وبلدنا الحبيب .إن هيأة تحرير مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية تسعى دائماً الى تعزيز المكانة العلمية للمجلة على المستويين الوطني والدولي. وفي هذا الاطار واستكمالاً لخطوات تحسين تصنيف المجلة حصلت مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية على الرقم المعياري الدولي الالكتروني E-ISSN:2706-5804 وعلى : DOI PREFIX 10.37651وهي كخطوة جديدة في طريق الدخول في المجلة الى التصنيفات العالمية. والله ولي التوفيق والسداد

هيأة التحرير

تعليمات النشر:

❖ **نوع النشر: types of publications**

١. بحوث علمية Journal Article: على ان لا يتجاوز عدد الكلمات (١٠,٠٠٠) كلمة من ضمنها الهوامش.

٢.تعليقات قضائية Court Cases Review: على ان لا يتجاوز عدد الكلمات (٥,٠٠٠) ما عدا الهوامش.

٣.مراجعة للكتب العلمية Book Review: على ان لا يتجاوز (٢٠٠٠) كلمة ماعدا الهوامش.

❖ **هيكلية البحث Structure:**

١- **العناوين** Titles:- ويشمل عنوان البحث وملخص البحث ويجب ان تكون بلون غامق وبحجم (١٨) وبدون ترقيم.

٢- **العناوين الداخلية الرئيسية Headings**:- يجب ان ترقم باعتماد على النظام الروماني باستخدام (I.II.III) مثال على ذلك

I. المبحث الأول

التعريف بالتمويل العقاري

٣- **العناوين الداخلية الثانوية Subheadings**:- وتكون بخط (١٦) وتعطى ترقيم حسب الترتيب الحرفي (أ. ب. ج) امثلة على ذلك

I. أ. المطلب الأول

تعريف التمويل العقاري بموجب قانون التمويل العقاري الفرنسي رقم ٥٧٩

I.ج. المطلب الثالث

اهمية التموين العقاري

٤- **العناوين الداخلية الفرعية Subheadings**:- يجب ان تكون بحجم خط (١٦ مائل) وتعطى ارقاماً بصيغة (١ – ٢ – ٣). مثال على ذلك

I.ج.٢ الفرع الثاني

تعريف المستثمر

❖ **ترتيب البحث:**

١- عنوان البحث باللغة العربية والانكليزية.

٢- اسماء الباحثين والقابهم العلمية واماكن عملهم باللغة العربية والانكليزية.

٣- البريد الالكتروني.

٤- ملخص البحث باللغة العربية والانكليزية على ان لايزيد عن (٢٠٠ كلمة) ويجب ان يتضمن الاتي:

أ- مشكلة البحث.

ب_ اهمية مشكلة البحث.

ج- المنهجية التي تستخدم في معالجة مشكلة البحث.

د- النتائج او الحلول لمعالجة مشكلة البحث.

٥- الكلمات المفتاحية بعد الملخص العربي و **(keyword)** بعد الملخص باللغة الانكليزية.

٦- المقدمة.

٧- متن البحث.

٨- الخاتمة.

٩- قائمة المصادر.

❖ **نوع وحجم الخط .**

١- يفضل استخدام نوع الخط (Times New Roman) وبحجم (١٦). على ان تكون المسافة بين الاسطر (١.٥).

❖ **الفهرس والمصادر.**

١- يجب استخدام الهوامش السفلية في توثيق المصادر ويشار إلى المصادر حسب ورودها في متن البحث بأرقام متسلسلة.

٢- يعتمد نظام (Chicago 16 or 17 في الاشارة إلى الهوامش في الحواشي السفلية وقائمة المصادر وحسب الترتيب الآتي. مثال على ذلك

* بحث علمي :

- في الهوامش السفلية: اسم الباحث، " عنوان البحث،" *اسم المجلة* عدد المجلة، الاصدار (سنة النشر): رقم الصفحة

- في قائمة المصادر: اسم الباحث. "عنوان البحث." *اسم المجلة*. عدد الاصدار. (سنة النشر): رقم الصفحة الاولى والصفحة الاخيرة من البحث. مثال على ذلك.

د.عادل ناصر حسين. " اثار الاقرار بالنسب على الغير في حالة عدم اثباته." *مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية*، عدد١ (٢٠١٠): ص١١٢- ١٣٦.

❖ كتاب:

- في الهوامش السفلية:

اسم المؤلف، *عنوان الكتاب*(مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)،رقم الصفحة.

- في قائمة المصادر:

اسم الباحث. *عنوان الكتاب*. مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر.

* مواقع الانترنت: اسم الناشر. " عنوان المقال." اسم الموقع الالكتروني. تاريخ الدخول الى الموقع. رابط الموقع.

* قرار في دعوى قضائية اجنبية: اطراف الدعوى (الطرف الاول v. الطرف الثاني)، رقم المجلد الناشر. رقم الصفحة (السنة).

* قرار في دعوى قضائية عربية: رقم القرار، تاريخ القرار، النشرة القضائية ان كان منشور، الصفحة.

كان على موقع الكتروني يشار إلى الموقع حسب ما مذكور انفاً. مع القرار الانكليزي.

مثال على ذلك:-

هيرنك V. نيويورك، ٤٢٢ الولايات المتحدة الامريكية. ٥٥٣ (١٩٧٥).

❖ رسالة ماجستير او اطروحة دكتوراه:

- في الهوامش السفلية: اسم الباحث، " عنوان الرسالة او الاطروحة" (نوع الرسالة او الاطروحة (ماجستير او دكتوراه، اسم الجامعة، سنة النشر)، رقم الصفحة.

في قائمة المصادر: اسم المؤلف. "عنوان الاطروحة او الرسالة." نوع الرسالة او الاطروحة، اسم الجامعة، سنة النشر.

❖ **بحوث المؤتمرات:**

اسم المؤلف، "اسم البحث،" نشر في *اسم المؤتمر* (الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.

*جريدة او موقع اخباري:

-في الهوامش السفلية: اسم الناشر، "عنوان المقال، *اسم الجريدة*، تاريخ النشر، رقم الصفحة.

- في قائمة المصادر: اسم الناشر، "عنوان المقال، *اسم الجريدة*، تاريخ النشر.

❖ **المستحقات المالية:**

تكون اجور النشر حسب اللقب العلمي وكالآتي:

١-	المدرس المساعد	٥٠،٠٠٠ خمسون الف دينار
٢-	المدرس	٦٠،٠٠٠ ستون الف دينار
٣-	الاستاذ المساعد	٧٥،٠٠٠ خمسة وسبعون الف دينار
٤-	الأستاذ	٧٥،٠٠٠ خمسة وسبعون الف دينار
يدفع مبلغ ٦٠٠٠٠ ستون الف دينار اجور تقويم مقطوعة		
في حال رغبة الباحث يمكن ان تتولى اللجنة المختصة في المجلة مهمة تنضيد وتنظيم البحث وفقاً للشروط الواردة في اعلاه لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون الف دينار مقطوعة		

❖ **تسليم مادة النشر: Manuscript Submission**

١) ترسل مادة النشر حصراً عن طريق البريد الالكتروني للمجلة المبين ادناه.

aujlps@uoanbar.edu.iq

٢) ارسال استمارة تتضمن المعلومات الاتية.

- اسم الباحث.
- مكان العمل
- معلومات الاتصال (رقم الهاتف – البريد الالكتروني).
- عنوان البحث.

اخيراً نرجو من جميع الباحثين التقييد بهذه الشروط وسيهمل اي بحث غير مستوفي كونها ملزمة لقبول نشر البحث وفق معايير النشر.

هيأة التحرير

ت	الاسم الثلاثي	مكان العمل	الصفة
١	ا.د. عبد الباسط جاسم محمد	جامعة الانبار/كلية القانون والعلوم السياسية	رئيساً
٢	أ.م.د. انس غنام جبارة	جامعة الانبار/كلية القانون والعلوم السياسية	مدير التحرير
٣	ا.د. احمد أد علي عبدالله	جامعة ابن طفيل/كلية العلوم القانونية والسياسية/ المغرب	عضواً
٤	ا.د. عمر فخري عبدالرزاق الحديثي	جامعة مملكة البحرين/كلية القانون	عضواً
٥	ا.د. عمار سعدون المشهداني	جامعة الموصل/كلية الحقوق	عضوا
٦	ا.د.اسعد فاضل منديل الجياشي	جامعة القادسية /كلية القانون	عضوا
٧	ا.م.د. مصطفى جابر العلواني	جامعة الانبار /كلية القانون والعلوم السياسية	عضواً
٨	ا.م.د. اركان ابراهيم عدوان	جامعة الانبار /كلية القانون والعلوم السياسية	عضواً
٩	ا.م.د. عماد رزيك عمر	جامعة الانبار /كلية القانون والعلوم السياسية	عضواً
١٠	أ.م.د. ليث الدين صلاح حبيب	جامعة الانبار /كلية القانون والعلوم السياسية	عضواً
١١	ا.م.د. لور سبع أبي خليل	الجامعة اللبنانية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية	عضوا
١٢	أ.م.د. كهينة محمد قونان	جامعة مولود معمري/تيزي وزو/ كلية الحقوق والعلوم السياسية/ الجزائر	عضوا

قائمة محتويات المجلد الثاني عشر- العدد الثاني - الجزء الثاني - لشهر تموز لسنة٢٠٢٢

ت	عنوان البحث	اسم البا حث	مكان عمله	رقم الصفحة
٠١	جريمة إهانة الموظف العام والهيئات الرسمية	أ.د. حمدي صالح مجيد	كلية المعارف الاهلية	١ـ٥٨
٠٢	الوسائل القانونية والإدارية لتضمين الموظف العام (دراسة قانونية مقارنة)	أ.م.د. حيدر عبد النبي طولي	جامعة سومر-كلية القانون	٥٩-١٠١
٠٣	شرط التفاوض تحت رقابة الغير "دراسة مقارنة"	م.م نور اياد حسن - أ.م.د. لبنى عبد الحسين السعيدي	جامعة الامام جعفر الصادق(ع) كلية القانون	١٠٢ـ١٣٨
٠٤	التعسف في تحريك الشكوى وإجراءات التحري والاستدلال "دراسة قانونية مقارنة"	هند نصري ناجي العبيدي أ. م . د/ فاضل عواد محميد الدليمي	جامعة الانبار-كلية القانون والعلوم السياسية	١٣٩ـ١٨٥
٠٥	الأحكام القانونية للشركة القابضة وآثر علاقتها بالشركات التابعة لها	أ.م.د. علي طلال هادي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الدائرة القانونية	١٨٦ـ٢١١
٠٦	الأساس القانوني للرقابة الإدارية على العقود الإدارية قيد التنفيذ (دراسة وصفية)	م.د. أحمد حمندي يحيى	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جهاز الاشراف والتقويم العلمي	٢١٢ـ٢٣١
٠٧	الفلسفة المالية الجديدة للمُشرّع العراقي إزاء الجامعات والكليات الأهلية، تعليق وتحليل لقرار المحكمة الاتحادية العليا في قضية كلية الرافدين الأهلية الجامعة ضد وزير المالية الاتحادي(رقم ١٣/اتحادية/ ٢٠٢٠) في (٢٠٢١/٦/٨)	م٠د٠علي عبد العباس نعيم	كلية القانون/ جامعة البصرة	٢٣٢ـ٢٥٠
٠٨	رقابة البرلمان الليبي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	د. نعيمة عمر الغزير	قسم القانون/ مدرسة العلوم الإنسانية - الأكاديمية الليبية للدراسات العليا/ طرابلس/ ليبيا	٢٥١ـ٢٧٧
٠٩	العلاقات التعاقدية لبطاقات الدفع الالكتروني في التشريع العراقي	م.م. نعمت محمد مصطفى	جامعة نينوى- كلية القانون	٢٧٨ـ٣١١
١٠	جريمة العدوان - الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية بين التعليق والتفعيل.	م.م. عبدالسلام خلف عبود	جامعة الأنبار	٣١٢ـ٣٣٩

١١	الجهود الوطنية للمشرعين العراقي والاردني في مكافحة جريمة الإتجار بالبشر (دراسة مقارنة)	م. د. زيد خلف فرج عبدالله الظفيري م.م. مجاهد صائب دللي الجعفر	ديوان الوقف السني العراقي وزارة الكهرباء العراقية	٣٤٠-٣٦٤
١٢	(الرعاية الجنائية للصغير في التشريع العراقي)	م.م كمال مصدق عراك	كلية القانون / جامعة الفلوجة	٣٦٥-٣٩٥
١٣	FEDERALISM A DYNAMIC CONCEPT: COMPARATIVE STUDY OF FEDERALISM IN THE CONSTITUTIONS OF UNITED STATES OF AMERICA, INDIA AND IRAQ	Associate Prof. Ali Mahmod Yahya	Dept. of Law, Imam Aladham University College, Baghdad, Iraq	٣٩٦-٤٥٠
١٤	ميناء الفاو العراقي و مبادرة الحزام والطريق الصينية.	عمار صالح مهاوش أ.د. محمد دحام كردي	جامعة الانبار- كلية القانون والعلوم السياسية	٤٥١-٤٨٩
١٥	السياسة البريطانية تجاه القضايا العربية بعد عام ٢٠١١	احمد محمد دايح أ.د. مثنى فائق مرعي	جامعة تكريت –كلية العلوم السياسية	٤٩٠ -٥٠٧
١٦	المتغيرات المادية وتأثيرها على العلاقات التركية -المصرية	رشا فلاح حسن أ.م.د. عبد العزيز عليوي عبد	جامعة الانبار- كلية القانون والعلوم السياسية	٥٠٨ -٥٣٧
١٧	أفغانستان في المنظور الاستراتيجي الصيني	بيارق علي عزيز حمزة أ.م. د مروان عوني كامل	جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية	٥٣٨-٥٥٨
١٨	أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات التركية الإسرائيلية بعد عام ٢٠١١م.	شهباء عباس جسام أ.م.د مصطفى جابر	جامعة الانبار- كلية القانون والعلوم السياسية	٥٥٩-٥٨٦
١٩	نحو استراتيجية وطنية للحد من تأثير الشائعات على الأمن الوطني العراقي: دراسة في المخاطر وسبل المواجهة.	م . د شاكر رزيج محمد	جامعة الانبار- كلية القانون والعلوم السياسية	٥٨٧-٦٢١
٢٠	توظيف القوة الناعمة في الاداء الاستراتيجي الهندي: امريكا اللاتينية أنموذجًا	د.يونس مؤيد يونس الدباغ	كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل	٦٢٢-٦٥٨
٢١	الإيكولوجيا السياسية (القضايا المركزية والتيارات الفكرية)	م.م احمد كريم صالح	جامعة الانبار- كلية القانون والعلوم السياسية	٦٥٩-٦٨٠

المتغيرات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على العلاقات التركية المصرية_

Material variables and their impact on Turkish _Egyptian relations

رشا فلاح حسن

Rasha Falah Hassan

rshaflah8@gmail.com

أ.م.د. عبد العزيز عليوي عبد

Prepared by the student:Abdul aziz eliwi abd

abdulazizelwi@uoanbar.edu.iq

الملخص:

ان المتغيرات السياسية (المصرية والتركية) كان لها تأثيرها الواضح في مسار العلاقات التركية- المصرية، وقد تأثرت تلك العلاقات تدريجياً بعد العام ٢٠١١، ويرجع هذا لتأثير المتغيرات التي حدثت في مصر وتركيا- ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، والتغيير السياسي في مصر عام ٢٠١٣، وكذلك محاولة الانقلاب في تركيا عام ٢٠١٦، وما تلاها من سياسات وإجراءات اتخذتها تركيا تجاه جماعة (فتح الله غولن) والتي احتضنتها مصر، ومواقف رؤساء الدولتين وخطاباتهم تجاه بعضهما- والتي رسمت من خلالها مصر وتركيا سياسات وسلوكيات تنافسية تجاه بعضهما الآخر، وعد المتغير الاقتصادي بأنه المؤثر والمحرك الإيجابي في سعي تركيا الى تحسين العلاقات بينها وبين مصر، اذ شكل المتغير الاقتصادي المصري أحد اهم عناصر الجذب الرئيسية لسياسة تركيا الخارجية تجاه مصر.

الكلمات المفتاحية: تركيا، مصر السياسة، الاقتصادية، المتغيرات.

Abstract:

The political changes (Egyptian and Turkish) had a clear impact on the course of Turkish-Egyptian relations, those relations were gradually effected after 2011, and this is due to the impact of the changes that took place in Egypt and Turkey - the revolution of January 25, 2011, and the political change in Egypt in 2011. 2013, as well as the attempted coup in Turkey in 2016, and the subsequent policies and measures taken by Turkey towards the group (Fethullah Gulen) that Egypt embraced and the positions and speeches of the heads of the two states towards each other - through which Egypt and Turkey drew competitive policies and behaviors towards each other. The economic variable is considered the influencing and positive drive in Turkey's endeavor to improve relations between it and Egypt, as the Egyptian economic variable constituted one of the

main attractions of Turkey's foreign policy towards Egypt.

Keywords: Turkey, Egypt, politics, economics, variables.

المقدمة

تعد المتغيرات الداخلية (التركية والمصرية) من المتغيرات التي لها أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية لكل دولة منهما، لأنها تؤدي دوراً كبيراً وأساسياً في تحديد قوتها، فضلاً عن تأثير هذه المتغيرات في توجهات السياسة الخارجية التركية والمصرية تجاه بعضهما البعض، فالمتغيرات الداخلية لها الدور رئيس في التأثير على العلاقات بين تركيا ومصر، وهذا بلا شك ما أدركه المسؤولون وصانعو السياسة بعد العام ٢٠١١، وأثرت في العلاقات التركية المصرية نوعين من المتغيرات المادية، الأول يشتمل على المتغيرات السياسية دورها الكبير في تجاذب او تنافر العلاقات التركية– المصرية، وذلك تبعا للخلفية السياسية للقيادات الحاكمة وتوجهاتها السياسية في كلا الدولتين التي تُمثل محفزا للطرفين لإعادة علاقاتهما وتفاهماتهما السياسية، والثاني يشتمل على المتغيرات الاقتصادية التي اسهمت في إحداث تغييرات إيجابية لصالح العلاقات التركية المصرية، يمكن أن تمثل عاملاً مشتركاً للبلدين في إطار تعاوني، والبناء عليه، إذا ما قرر الطرفان تبني مسار إيجابي مغاير في علاقاتهما البينية.

أهمية البحث:

تتميز أهمية الدراسة في كون موضوعها من المواضيع المهمة لأن تركيا ومصر دولتين إقليميتين كبرى في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما أن كلا الدولتين من الدول المؤثرة في قضايا محيطه بها وهذا المقومات تعد من أكبر المتغيرات المؤثرة في العلاقة بينهما.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية الدراسة في انه ان هناك متغيرات سياسية واقتصادية لكل من مصر وتركيا ،لذا كيف اثرت هذه المتغيرات على العلاقات بين الطرفين ، في ضوء من المتغيرات السياسية والاقتصادية .

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة صياغة تصور واضح للعلاقات التركية المصرية من خلال دراسة المتغيرات السياسية وكذلك الاقتصادية المؤثرة في هذه العلاقات.

فرضية البحث

تنطلق فرضية الدراسة من فرضية مفادها ان المتغيرات السياسية والاقتصادية (المصرية والتركية) كان لها تأثيرها الواضح في مسار العلاقات التركية-المصرية.

منهج البحث:

استدعت طبيعة الدراسة استخدام منهج التحليل النظمي، الذي اختص بتحليل معطيات أطراف العلاقة داخلياً من المتغيرات الداخلية ومدى تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية على طبيعة العلاقة بين البلدين، فضلاً عن المنهج المقارن اينما اقتضت الضرورة.

هيكلية الدراسة:

المحور الأول: تأثير المتغير السياسي

المحور الثاني: تأثير المتغير الاقتصادي

I. المطلب الأول

المتغير السياسي

شهدت تركيا ومصر منذ عام ٢٠١١ العديد من الأحداث والمتغيرات السياسية التي كان لها الأثر البالغ في توجهات كلتا الدولتين تجاه بعضهما الآخر، فمثلاً مصر قد شهدت أول حدث في عام ٢٠١١ (ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني) والتي تعتبر

المرتكز الأساس لانتقال مصر لحقبة جديدة في انفتاح سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، ولا سيما تركيا التي كانت تدعم الثورة وانتقال الحكم لـ (محمد مرسي) وجماعة الأخوان المسلمين التي تؤيدهم، وما تلى تلك الثورة من تغيرات سياسية عام ٢٠١٣، والإطاحة بـ (محمد مرسي) وجماعة الأخوان المسلمين وانتقال الحكم لـ (عبدالفتاح السيسي) المعارض للسياسة التركية. أما تركيا فقد شهدت أيضاً أحداث ومتغيرات على المستوى الداخلي، ومن هذه الأحداث محاولة الانقلاب في ١٥ يونيو/ تموز ٢٠١٦ وما رافقها من تأثيرات على سياسة تركيا الخارجية، فضلاً عن دور القيادة السياسية في تركيا المتمثلة في الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان)، التي كان لها الأثر الواضح في صنع القرار السياسي الخارجي التركي، ومدى تأثير ذلك في علاقات تركيا الخارجية، ولا سيما مع مصر.

I.١. أولاً: المتغيرات السياسية في مصر

شهدت مصر العديد من الأحداث والتغيرات في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما في العقد الثاني منه، وقد جاء حدث ثورة يناير عام ٢٠١١ الذي يُعد من أهم المتغيرات التي نقلت مصر إلى انعطافات ومسارات متذبذبة صعوداً وهبوطاً في داخلها وعلاقاتها الخارجية وأدائها الخارجي، ويمثل هذا الحدث في تاريخ مصر الحد الفاصل بين الوقوع في مسار يسبب العديد من الاضطرابات لمصر وما بين الاستمرار من أجل نهج التغير والإصلاح والنهوض والتنمية لإنقاذ المجتمع والبيئة المصرية من الأوضاع السيئة [١].

وقد فتحت الثورة الباب أمام تحولات مست طابع واتجاهات العلاقات الخارجية المصرية بصورة عامة وطابع العلاقات التركية-المصرية بصورة خاصة، وبما أنّ الثورة كانت آنذاك تتواصل على شكل موجات من التحولات فقد فتحت المجال للتغيير من بيئة نظام الحكم في مصر وكذلك رفعت من مكانة الرأي العام المصري، واعتباره ضمن صناع القرار وماثلته من نسف الأسس البيئة التي كان

(١) مهاب حسني النحال، "المتغيرات الداخلية والخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحولات الاستراتيجية في المنطقة العربية بعد ٢٠١١"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف*، مصر، العدد٨ ، (٢٠٢٠): ص١٨١.

عليها نظام الحكم المصري[١]، وسمحت لأوَّل مرة للتغيير وأحداث تحول بنيوي وقيمي وشخصي على النخب والمؤسسات داخل النظام المسؤول عن صناع القرار السياسي. واستمرت الأحداث التي تعد من المتغيرات المهمة للدولة المصرية وهذه الأحداث التي كان لها أثره الشديد في تحول مسار العلاقات المصرية مع معظم الدول الإقليمية والدولية، إذْ أدى انقلاب ٣ يونيو/ حزيران ٢٠١٣ إلى تحول هذا اليوم إلى يوم فاصل في تاريخ مصر الحديث وذلك لعودة تدخل الجيش في السياسة المصرية بعد الانتخابات التي فاز بها مرسي وتولى الرئاسة المصرية، ليقوم وزير الدفاع المصري آنذاك (عبد الفتاح السيسي) من على شاشة التلفزيون بإعلان ان المجلس الأعلى للقوات المسلحة تولى السلطة السياسية في مصر[٢]. وهنا أحدث التحول من علاقات ودية وتحالفات استراتيجية إلى علاقات تنافر وتصارع، وكذلك تحولت شبكة التحالفات المصرية بصورة سريعة من اقصى اليمين إلى اقصى اليسار وذلك في مدة زمنية قصرة[٣]. وأدى هذا الانقلاب إلى تغيير مسار العلاقات بين مصر وتركيا، بعد أن كان تأييداً ودعماً للنظام المصري في عهد محمد مرسي إلى انكار شرعية (نظام السيسي) وبدء انطلاق التصريحات الإعلامية الناقدة والهجومية على هذا النظام لتبدأ مرحلة جديدة من العداء وصلت إلى مرحلة التخفيض في المستوى الدبلوماسي بين البلدين.

١-ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

شكلت الأوضاع السياسية عواملاً عديدة دفعت بأبناء الشعب المصري، للقيام بثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني عام ٢٠١١، اذ عانت مصر مثلها مثل الكثير من الدول النامية من اضطراباً سياسياً، بسبب المشكلات الاقتصادية وانتشار الفساد، وضعف الخدمات، وضعف المشاركة السياسية، ورغم تحمل المواطن المصري

---

(١) صالح النعامي، *العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة ٢٥ يناير*، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧)، ص٣٥.

(٢) عبد الرحمن سعد، *العلاقات المصرية التركية بعد انقلاب ٢٠١٣*، (مصر: تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩)، ص٢.

(٣)سيف الدين عبد الفتاح، تصدير: محمد الفقي، *الكتاب الأسود، جرائم الانقلاب العسكري في مصر (يوليو ٢٠١٣، مارس ٢٠١٨)*، (البرلمان المصري بالخارج، ب.م، ٢٠١٨)، ص٨٢.

وتعايشه مع تلك المشكلات، وذلك الوضع الصعب من مظاهر الفساد السياسية، إلا أن الشباب المصري أبا الاستمرار بهذا الوضع والاستسلام له، لتقوم الثورة[١].

إنَّ ثورة يناير شأنها شأن الثورات الأُخرى لها أسبابها ودوافعها أو محركاتها إذ لم تكن وليدة ساعتها بل كانت نتيجة تراكمات وحراك، ولكن الأوضاع التي كانت تدور في بعض الدول العربية لها أثر في انطلاق هذه الثورة؛ إذْ إن الاحتجاجات التي انطلقت في تونس عقب حادثة الشاب التونسي واحراق الشاب (البو عزيزي) نفسه بمثابة انطلاق الحراك في تونس ثم عدد من الدول العربية ومنها مصر [٢]. فضلاً عن الأسباب الداخلية التي هي من المسببات الرئيسة في ثورة ٢٥ يناير، ومن هذه الأسباب:

أ-الأسباب السياسية: من الأسباب التي دفعت بالشعب المصري للقيام بثورة يناير هي أسباب سياسية التي تمثلت بإهدار الديمقراطية، ولا سيما افراغ عملية التحول الديمقراطي من محتواه الحقيقي، ومفهوم التداول السلمي لسلطة بعد الإحباط الذي أصاب الشارع المصري بعد الانتخابات البرلمانية والمحلية التي تم تزوير نتائجها، إذْ إن انتخابات مجلس الشعب المصري لعام ٢٠١٠ كانت من نتائجها حصول الحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) على نسبة ٩٧% من مجموع أصوات الناخبين[٣]. الأمر الذي أدى إلى اضعاف دور المعارضة في داخل مجلس الشعب أو تهميش دورها.

ب-الأسباب الاقتصادية: مما لا شك فيه ان من دوافع وأسباب ثورة يناير هي أسباب اقتصادية في مقدمتها البطالة وازدياد نسبة الفقر، إذ تفشت البطالة بين أبناء المجتمع المصري، ولا سيما الشباب المتعلم وغير المتعلم، وهذا يعني وجود فئة من أبناء

---

(١) عبد التواب سيد عيسى، "عوامل ثورة ٢٥ يناير وأهدافها واهم تداعياتها على البحث العلمي التربوي (دراسة تحليلية)"، *المجلة الدولية للبحوث والدراسات التربوية والنفسية*، المجلد ١، العدد٤، أكاديمية رواد التميز للتدريب والاستشارات والتنمية البشرية، الأردن، (٢٠١٩)، ص٢.

(٢) نوار أحمد حسن، *ثورة الشباب ٢٥ يناير ٢٠١١*، (مصر: مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص٥.

(٣) شيماء عبد الستار جبر اللية، وشيماء علي سالم، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

المجتمع تستطيع العمل وعاطلة عنه، مما سبب هدر عنصر من عناصر الإنتاج، وولد خسائر اقتصادية ومشاكل اجتماعية للمجتمع المصري[١].

ت- **تقليص الحريات:** عانى المجتمع المصري من انتهاك للحريات، وتقليص اختيارات الفرد المصري، وذلك باستمرار العمل بقانون الطوارئ رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٨، إذ يتم تعليق الكثير من الحريات التي ينص عليها الدستور؛ وكذلك يقيد حرية الإعلام إذ تفرض الرقابة على وسائل الإعلام والاتصال ويحق للحكومة بموجب هذا القانون اعتقال أي شخص، إذْ إن انتهاك حقوق المواطنين من قبل عناصر الأمن وبالأخص أفراد الشرطة ورجال أمن الدولة وما يرافق الحبس من تعذيب وانتهاك لحقوق الإنسان يمثل احد الأسباب المهمة التي عبأت الشعب المصري ضد النظام (نظام حسني مبارك)[٢].

ث-توريث الحكم: تعد مسالة توريث الحكم من اهم الأسباب لاندلاع ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، إذ كان النظام السائد في نظام الحكم والقيادة في مصر في عهد مبارك اشبه او أقرب الى نظام تحت نظام التوريث، إذ كان يسعى الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) للتحضير لتوريث منصب رئيس الجمهورية المصرية لاحد افراد اسرته، وهذا بدوره أدى إلى فقدان الامل لدى أبناء الشعب المصري في إمكانية التغيير من جانب القيادة تحت ظل حالة الفساد الذي يعيشها النظام المصري[٣].

وفيما يتعلق بالموقف التركي تجاه هذه التغيرات، فمنذ الأيام الأولى من اندلاع الثورة المصرية، وتركيا لم تترك فرصة الا واستثمرتها للتقارب مع مصر معلنة تأييدها لمطالب الثوار، وقد بادر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بتوجيه خطاب إلى الرئيس المصري مبارك، دعاه فيه إلى الاستجابة لمطالب شعبه، وهو في هذا الخطاب عبر عن مكانة مصر واهميتها لدى تركيا، وأكد دعم تركيا لمصر في الانتقال إلى الحياة الديمقراطية، حيث توالت الخطابات الإعلامية ذات الصبغة الدينية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان اتجاه الاوضاع في

---

(١) مصر تنتفض، "اعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال (ثورة ٢٥ يناير)"، بحث *منشور*، *منظمة العفو الدولية*، (٢٠١١): ص٧.
(٢) شيماء عبد الستار جبر اللية، وشيماء علي سالم، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.
(٣) مصر تنتفض، "اعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال (ثورة ٢٥ يناير)"، بحث *منشور*، *منظمة العفو الدولية*، (٢٠١١): ص٧.

مصر، وقد تجمع أيضاً بعض من الاتراك أمام السفارة المصرية في انقرة للقيام بتظاهرة تضامنية مع المتظاهرين في مصر[١]. إذ إن تركيا اتخذت مواقف متقدمة لدعم التظاهرات في مصر، وهذا على افتراق واضح عن العلاقات التركية مع الدول العربية إذْ لم يكن لها تدخل واضح في الشؤون الداخلية لهذه الدول، كونها حرصت على العلاقات الطيبة مع رؤساء النظم الحاكمة في الدولة العربية، وقد أصدرت الخارجية التركية العديد من التصريحات في هذا الشأن، فقد وجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رسالة إلى مبارك يطلب منه الرحيل عن الحكم وقد استعملت كلمات غير دبلوماسية حين وصف مبارك بالموت[٢].

وبعد تنحي مبارك عن الحكم حرصت تركيا على ان تكون هي أولى الدول التي تجري زيارات إلى مصر بعد الثورة بشخصية رئيسها (عبد الله غول) في ٣ من مارس/ آذار ٢٠١١، والتقى خلال الزيارة بالمشير (حسين طنطاوي)* رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يتولى إدارة شؤون مصر آنذاك، وهذا يدل على مدى أهمية العلاقات بين تركيا ومصر من قبل الجانب التركي، ومدى سعي تركيا ليكون لها دور داعم للثورة- إذ تعد هذه الزيارة بمثابة الشرعية لهذه الثورة وللتغيير الذي حدث في مصر، من خلال الزيارة عبر عبدالله غول عن ان زيارته تعبيراً للتضامن مع مصر وشعبها في المرحلة هذه واصفا مصر بأنها شقيقة وبأنها أقرب الأصدقاء لتركيا، قائلا أيضا: ((أنني سأعبر أيضا عن رغبة تركيا في ان تخرج مصر من هذه

---

(١) برهان كور أوغلو، "العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة: الواقع والطموحات"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١، تاريخ الزيارة: ١٢/ آذار/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/201110301024114820 2.html.

(٢) شحادة محمد شحادة غريب، "تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات ٢٠٠٧- ٢٠١٦"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، ٢٠١٨)، ص٨٨.

* المشير حسين الطنطاوي: ولد في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٥، هو القائد العام للقوات المسلحة المصرية السابق ورجل دولة عمل كوزير للدفاع والإنتاج الحربي. تولى رئاسة مصر بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد تنحي مبارك وظل حتى قيام الرئيس المنتخب بأداء اليمن وتسلم منصبه في ١يوليو ٢٠١٢، وأحيل للتقاعد بقرار رئاسي من الرئيس السابق محمد مرسي في ١٢ أغسطس ٢٠١٢، ومنح قلادة النيل وعين مستشاراً لرئيس الجمهورية. للمزيد ينظر: محمد حسين الطنطاوي، موقع ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، تاريخ الزيارة: ١١/ آذار/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki .

المرحلة أكثر قوة وان يحصل الشعب المصري على النظام الديمقراطي))[١]. وبهدف الإفادة من الأوضاع في مصر بعد الثورة، شكل فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية طوراً جديداً في افراز قوى سياسية واجتماعية واقتصادية اخذت من الدين الإسلامي ركيزة أساسية في إدارة شؤون الدولة المصرية[٢].

وسعت تركيا إلى الإفادة من هذه القوى السياسية الجديدة لإقامة تحالف استراتيجي مع مصر، وذلك لما تتمتع به مصر من مقومات قوة تستمد منها تركيا مكانه إقليمية بارزة تؤهلها إلى أداء دور بارز ومؤثر في المنطقة تبعا لنظرية العمق الاستراتيجي* الذي تكلم عنها أحمد داود أوغلو، وأيضاً ما فسره البعض في التصريحات بوصفها العثمانية الجديدة**، والدليل على مدى حرص تركيا للتقارب

---

(١) عبدالله غول اول رئيس جمهورية يزور مصر بعد تنحي مبارك، موقع مصر (محرك بحث إخباري)، ٢٠١١، تاريخ الزيارة: ١١/ آذار/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://www.masress.com/almesryoon/50811.

(٢) نادية فاضل عباس فضلي، "النظام السياسي في مصر واشكالية العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، المجلد١٦، العدد ٦٥، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، (٢٠١٩): ص١١١.

* نظرية العمق الاستراتيجي: هو مبدأ صاغه أحمد داود اغلو تحت عنوان العمق الاستراتيجي موقع تركيا الدولي وفق توجهات السياسية الخارجية التركية وتقوم الرؤية التركية وفق هذه النظرية إلى إعادة صياغة للهوية الوطنية التركية وموقع تركيا وروابطها التاريخية في محيطاها الإقليمي والدولي ودور هذه الروابط في رسم السياسة الخارجية الإقليمية لتركيا متبعه في سياستها الخارجية التعامل مع الجميع دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع سياسة تصفير المشاكل مع الدول المجاورة. للمزيد ينظر، *احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروغلو، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣).

** العثمانية الجديدة: هي ايدلوجيا سياسية تركية تروج في معناها الواسع للارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقا تحت الحكم العثماني ابتكر المصلح اليونانيين في عام ١٩٧٤ بعد الغزو التركي لقبرص ويمكن القول ان السياسة الخارجية التركية في حكومة تورغوت اوزال هي أولى خطوات العثمانية الجديدة ويستعمل المصطلح لوصف السياسة الخارجية التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية وتهدف العثمانية الجديدة لزيادة الانخراط التركي في المنطقة كجزء من الدور الإقليمي المتزايد. للمزيد ينظر، سيار الجميل، العثمنة الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر*،(٢٠١٥): ب.ص.

مع مصر هو زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان آنذاك في ١٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١[١].

وشكلت حركة التغيير في مصر عهداً جديداً من العلاقات التركية-المصرية قاطعة فيها مراحل متقدمة من الانسجام والتعاون معها متخذة تركيا موقف المتصدر الإقليمي ساعية في جعل مصر أكثر اللاعبين الاقليميين في الساحة العربية قوة لتكون تركيا مع مصر مشروع التحالف الاستراتيجي الإقليمي في مواجهة القوى الإقليمية والدولية ولبدء عصر جديد من العلاقات بين البلدين[٢].

وبعد فوز القوى الإسلامية وما افرزته العملية الانتخابية من قوى سياسية على الساحة المصرية في الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٢، وتولي (محمد مرسي) ذو المرجعية الإسلامية الرئاسة المصرية، بادرت تركيا لإرسال وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) في يوليو/ تموز ٢٠١٢ إلى مصر لتقدم التهنئة للرئيس السابق (محمد مرسي) والتأكيد على شراكة البلدين في شتى المجالات، ولقد عبر عن هذا أحمد داود أوغلو ((إن تركيا ستبقى إلى جانب مصر وشعبها كدولة صديقة وشقيقة، أنه انجاز التغير فقد جئت إلى مصر بورقة بيضاء، وطلبت من السيد الرئيس ان يخط ما يريد بما تحتاجه من تركيا ولا حدود للتعاون في أي من المجالات، نحن مصممون على العمل معاً يداً بيد من أجل زيادة الرفاهية والاستقرار وتحقيق السلام في المنطقة))، وفي إطار تطوير العلاقات بين البلدين قام الرئيس المصري السابق (محمد مرسي) بزيارة لأنقرة وذلك بطلب دعوة من تركيا، والتقى برئيس تركيا السابق (عبد الله كول) ورئيس الوزراء السابق (رجب طيب أردوغان)، مؤكدين سعيهما في تطوير التعاون بين البلدين وسعيهما إلى تقديم المزيد من التعاون لمصر والزيادة في حجم الاستثمار والتبادل التجاري والثقافي، وتقديم تركيا لمصر تسهيلات مالية، وهنا يمكن القول أن أُصر العلاقة بين البلدين بدت اقوى، وان تحالفاً سياسياً استراتيجياً جديداً يجمع كل من تركيا ومصر، وكذلك علاقتهما المتقاربة والمتسارعة بنفس الوقت[٣]. وهذا هو مسعى تركيا لجعل مصر تعود لمكانتها الإقليمية ولتكون من

(١) خالد سلمان خالد، "العلاقات التركية المصرية بعد أحداث التغيير العربي وآفاقها المستقبلية"، *مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق*، العدد ٦١، السنة ١٢، (٢٠٢٠): ص٣٢٧.
(٢) محمد عبد القادر خليل، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.
(٣) محمد أحمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

القوى الإقليمية القوية في المنطقة ولتكون بمثابة بوابة العبور لتركيا إلى المنطقة والعالم العربي مستثمره هذا التحالف معها لتضمن تركيا بقاء مصر في صفها.

٢-التغيير السياسي في مصر عام ٢٠١٣

مثلت الحركات الشبابية والاحتجاجات في مصر بعد تردي الأوضاع الأمنية والسياسية بعد عام ٢٠١١ بداية النهاية لمرحلة حكم (محمد مرسي) والإخوان المسلمين في مصر، إذ عملت هذه الحركات على جمع التواقيع من المصريين محاولةً لإقالة (محمد مرسي) وتقديم موعد للانتخابات الرئاسية، ولقد نجحت بالفعل هذه الحركات والاحتجاجات في تعبئة وتحشيد الشباب المصري الغاضب والذي يتفق مع توجهات تحالف الأحزاب المعارضة لحكم الإخوان في مصر، ولا سيما منهم الأحزاب العلمانية[١]. وجاءت تلك التحركات بعد ارتكاب جماعة الإخوان المسلمين و (محمد مرسي) الأخطاء الكثيرة التي وقعت في مدة حكمهم، ومنها: فشلهم في التعامل واستيعاب مسالة السلطة والحكم، وفشلهم في إدارة الأزمات التي واجهت مصر على مختلف الأصعدة، وما أصاب مصر من فوضى وأعمال عنف استهدفت فئات واقليات في مصر، ولا سيما (المسيح الاقباط)، الأمر الذي زاد من قلق وتخوف الأقليات من تواجد التيارات الإسلامية التابعة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر[٢]. وبالفعل هذا ما حدث، إذ بعد مرور عام واحد على تولي (محمد مرسي) الحكم اتضح أن مرسي جاء ليمكن الجماعة (الإخوان المسلمين) وحلفاءها الإقليميين والدوليين من سيطرة على الحكم في مصر على حساب الأمن القومي في مصر، كما شعر المسيح الاقباط بأن (محمد مرسي) والجماعة لا يصلحون للحكم، وانه يتجه بمصر نحو الهاوية، لذا كان للأقباط أسبابهم ودوافعهم ليشاركوا في هذه الاحتجاجات والتظاهرات الشبابية، وما جعلهم أكثر من غيرهم يسعون لأسقاط حكم مرسي والجماعة، هو تهميش الإخوان للأقباط، وانتشار العنف الطائفي ضدهم، وقد ظهرت

---

(١) عزمي بشارة، "ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب"، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر*، (٢٠١٦).

(٢) عبد الحسين شعبان، *المسيحيون والربيع العربي في إشكاليات الديمقراطية والتنوع الثقافي في العالم العربي*، (العراق: دار أراس للطباعة والنشر، ٢٠١٢)، ص١٥، ١٦.

P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

تصريحات حزب الحرية والعدالة وجماعات إسلامية بتوجيه اتهامات للأقباط بالوقوف وراء الهجوم على المشروع الإسلامي والإطاحة بحكم محمد مرسي[١].

لقد عدّت تركيا التطورات الداخلية المصرية عقب تظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وما نتج عنها الإطاحة بنظام محمد مرسي على أنها انقلاب على الشرعية السياسية والعملية الديمقراطية في مصر، وهذا التغير أثر في رسم سياسة خارجية تركية مصرية تتسم بالحدة، وأكدت تركيا بأنها ترفض التعامل مع هذه التظاهرات على أنها تظاهرات وأنها تقف إلى جانب العملية الديمقراطية عقب ثورة ٢٥ يناير وما افرزتها من نتائج، وأنها تدين وترفض التعامل القاسي مع المؤيدين لثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١[٢]. ولقد أوضح الجانب التركي عبر تصريحات (أردوغان) على أن عزل (محمد مرسي) وتغيير نظامه السياسي سيجلب لمصر والمنطقة بأكملها أوضاعاً مضطربة من عنف وفوضى، ولقد رفعت صور (محمد مرسي) في الميادين والساحات ولا سيما في إشارات رابعة العدوية والنهضة التي اتخذها جماعة الإخوان المسلمين مكاناً لهم منددين بما قام به الجيش بقيادة (عبد الفتاح السيسي)، ولقد دعمت تركيا هذه الاعتصامات (اعتصامات رابعة العدوية، والنهضة) المؤيدة لـ (محمد مرسي) ومواجهة المعارضين له[٣].

ومرت العلاقات بين تركيا والنظام المصري الجديد بحالة من التدهور عندما طلبت تركيا في أغسطس/ آب عام ٢٠١٣ من مجاس الأمن الدولي بفرض العقوبات على النظام المصري الذي تولى الحكم بأمر من (عبد الفتاح السيسي)، ليرد النظام المصري في العام التالي على تركيا حين مارست مصر ضغوطاً ضد ترشيح تركيا للحصول على مقعد في مجلس الأمن ي[٤]، وكذلك الحال فأن الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) قد قال في تصريح إعلامي لقناة الجزيرة أن حكومة تركيا لا تقبل نظام (السيسي) وتعدّه طاغية وغير شرعي، وقد أدت هذه العلاقة العدائية بين تركيا

---

(١) نادية فاضل عباس فضلي، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

(٢) بنان عاطف حسين السحيمات، "العلاقات التركية- المصرية ٢٠١٢- ٢٠١٩"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٢١)، ص٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٧.

(٤) مشعل محمد السرحان، مصدر سبق ذكره، ص٧٤

والنظام المصري الجديد بقيادة (عبد الفتاح السيسي) إلى تدهور العلاقات الدبلوماسية بين تركيا ومصر، فقد قام الطرفان باستدعاء السفراء وسحبهم إلى دولهم، وازداد العداء أكثر بين النظام المصري والحكومة التركية بعد اعلان القاهرة في بيان للخارجية المصرية باعتبار(السفير التركي شخص غير مرغوب فيه في مصر)، ليتم بعدها تخفيض العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى درجة القائم بالأعمال وجاء هذا بعد ما اعتبرت مصر أن تركيا تقوم بتحريض المجتمع الدولي ضد المصالح المصرية واعتبرت مصر التصريحات التي تصدر من الحكومة التركية والمسؤولين الاتراك ضد النظام المصري بأنها تصريحات مهينة بحق النظام المصري[١].

خلاصة لما تقدم، إن مصر بعد عام ٢٠١١ وجدت نفسها أمام ضغط من المتغيرات السياسية والامنية في البيئة الداخلية، وهذه المتغيرات فرضت تأثيراتها على سياستها الخارجية وعلاقاتها مع الدول ولا سيما تركيا، ولم تستطع أن تصوغ سياساتها الخارجية بمرونة من دون مراعاة متطلبات تلك المتغيرات.

I.٢. ثانياً: المتغيرات السياسية التركية

لعل من المتغيرات السياسية التي أثرت على الساحة الداخلية التركية وكان لها انعكاسها على الساحة الدولية محاولة الانقلاب العسكرية الفاشلة، إذْ أثرت حملة التدبيرات التي قامت بها الحكومة التركية على الصعيد الداخلي وقامت بإجرائها عبر دبلوماسيتها السياسية خارجياً. إذْ سعت تركيا بعد هذه المحاولة الفاشلة إلى ان تكون سياستها الدولية هي تخفيف حدة الخصومة والاحتفان بين مختلف الأطراف ولا سيما دول الجوار. كذلك الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) كلن له التأثير الواضح في علاقات تركيا الخارجية، وهذا ما ستبينه الدراسة في المطالب القادمة.

١-دور الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان)

تبرز أهمية القيادة ودورها بنحو كبير في الساحة الدولية، عندما تكون الظروف المحلية والخارجية تسمح ببروز السمات الفردية؛ لأن الظروف والازمات أو الموقف اتجاه حدث سياسي معين، يستدعي صياغة سياسات جديدة وغير الدور الروتيني للدولة. وبناءً على ما تقدم فأن دراستنا ستتركز في دراسة شخصية

(١) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره.

أردوغان ودورها في العلاقات التركية- المصرية بعدّها أحد المتغيرات الداخلية المؤثرة في هذه العلاقة بين البلدين، حيث افرزت شخصية أردوغان وتأثيرها في العقدين الأخرين الكثير من الجدل السياسي في الشأن السياسي الخارجي وسياسة تركيا بمجملها، وهناك دراسات ونقاش حول سمات شخصية أردوغان وكيفية تأثيرها في خيارات تركيا وتوجهاتها الخارجية وعلاقاتها الدولية. وهذا ما سنتناوله بشيء من التفصيل في هذا المبحث من دور النشأة وأثرها في تكوين النسق العقائدي لدى أردوغان ونجاحه السياسي وتعاظم قوته وتوسع صلاحياته.

يعد (أردوغان) من أبرز الشخصيات التي تتقدم اهتمامات المجتمع التركي والدولي، لما يمتلكه من شخصية كاريزمية جذابة، وتميزه بصفات مميزة، فضلاً عن أنه رئيس الجمهورية التركية، إذ يعد من الشخصيات السياسية البارزة، التي حققت نجاحات وإسهامات واضحة في تاريخ الجمهورية التركية، تولى (أردوغان) مناصب سياسية عديدة في الجمهورية التركية، وله حضور دائم بين الناس وحضور إعلامي تنقله إلينا عدسات الكاميرات باستمرار وصور فوتوغرافية ومقالات، وهذا ما ما قربه أكثر من جمهوره[١].

لقد أعطت قوة ونفوذ (أردوغان) الداخلية وتعاظم قوته مساحة واسعة له لتوجه في العلاقات التركية الدولية وفقاً لنظرية الدور في العلاقات الدولية*، إذْ يُعد (أردوغان) من أقوى الزعماء التي شهدته الدولة التركية بعد تأسيسها على يد

(١) حسين بسلي، وعمر اوزباي، *رجب طيب أردوغان قصة زعيم*، ترجمة: طارق عبد الجليل، مراجعة: رمضان يلدرم، (لبنان: دار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١)، ص١٥.

* نظرية الدور: ظهرت نظرية الدور وتطورت في اطار علم الاجتماع الغربي، منطلقة من اسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الاولى. فهي نشأت لفهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية و السياسة الدولية، كذلك تعتبر نظرية الدور واحدة من النظريات القديمة نسبياً في علم العالقات الدولية، وهي نظرية تحاول تفسير السياسة الخارجية لدولة ما، من خلال التركيز على تحليل المتغيرات المتعلقة بنخبة صناعة القرار، وطبيعة فهمهم للنظام الدولي، فضلاً عن انها لها دور في عملية اتخاذ القرار والتمييز بين سلوك الوحدة مع بقية الوحدات. للمزيد ينظر، جهاد عبدالملك عودة، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، مصر*، المجلد ٣١، العدد ٣، (٢٠١٩): ص٥٧٨.

(مصطفى كمال اتاتورك)، ولقد تنصب أردوغان رئيساً للدولة في عام ٢٠١٤ بعد ١١ عاماً من توليه منصب رئاسة الحكومة[١].

استطاع (أردوغان) الهيمنة على المشهد السياسي التركي، من خلال توطيد سلطته عن طريق تعديل الدستور، إذ تمكن (أردوغان) من تحويل النظام السياسي في تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، وهذا بدوره يلغي منصب رئيس الحكومة ويسمح بأن تنحصر جميع السلطات بين يدي الرئيس وأن تكون قبضة السلطة في تركيا بيده، وحقق ذلك من خلال استفتاء اجري في ١٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٧، إذ تم التصويت والموافقة على مقترح أردوغان بإجراء التعديل على الدستور في تركيا، وبعد التعديلات الدستورية في تركيا تحول (أردوغان) إلى صانع القرار السياسي الخارجي وكذلك الحال في مصر بعهد (السيسي) حيث هيمن السيسي على جميع المؤسسات في الحكومة المصرية، الأمر الذي اقصى المؤسسات في الدولتين في عملية صنع السياسة الخارجية، وبالنتيجة انعكس ذلك على العلاقات بين تركيا ومصر، بسبب التوجهات الإخوانية لأردوغان وبالمقابل التوجهات ضد الإخوانية للسيسي، وعداء الإخوان المسلمين ضد السيسي.

حقق (أردوغان) نجاحاً كبيراً في الميدان السياسي، واعتمد على المثالية الواقعية في حل بعض القضايا الخارجية والداخلية في ما يتعلق بمسألة الديون الخارجية أو مسألة الحجاب الداخلية[٢]،

٢-محاولة الانقلاب العسكري في ١٥ تموز ٢٠١٦

تعرضت تركيا في ١٥ يوليو/ تموز عام ٢٠١٦ لمحاولة انقلاب عسكري فاشلة قادها مجموعة من ضباط الجيش التركي، في محاولةً منهم لتغيير حكومة حزب العدالة والتنمية والرئيس (رجب طيب أردوغان)، بسبب توجهات الأخير أردوغان الدينية، والذي عدتهُ المؤسسة العسكرية والجيش تهديداً للعلمانية في تركيا-

(١) انقلاب تركيا الفاشل كيف تغيرت الجمهورية خلال السنوات الخمس الماضية، بي بي سي نيوز، ٢٠٢١، تاريخ الزيارة: ٢٨/ آذار/ ، ٢٠٢٢متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57779491.

(٢) أحمد أويصال، "صعود تركيا.. والربيع العربي"، *مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي التاسع، المركز العربي للدراسات الإنسانية، السعودية*، (٢٠١٢)، ص٣٠٠.

فضلاً عن أداؤه السياسي اتجاه الأحداث الإقليمية في الفترة الأخيرة ودعمه للجماعات الدينية والمسلحة[١].

إنَّ محاولة الانقلاب كانت على وشك تحقيق النجاح من خلال مشاركة كبار قادة الجيش التركي وعلى مختلف تشكيلاته، لكن سرعان ما باءت بالفشل لافتقاره الدعم الإعلامي والمنابر الإعلامية التي تتعاون مع الانقلابيين، وقد استمر عمل المؤسسات الإعلامية الرسمية في تركيا وبشكل طبيعي، وهذا ما مكن الرئيس التركي (أردوغان) بأن يخاطب الشارع التركي وتعبئته للخروج للتظاهر ضد الانقلابيين، بالإضافة إلى سيطرة أردوغان على بعض الأجهزة الأمنية المهمة مثل: الأجهزة الأمنية وجهاز الاستخبارات، قوات المهمات الخاصة أيضاً، وفضلاً عن ذلك كان هناك عامل قوي وقف ضد محاولة الانقلاب هذه وعمل على إفشالها هو ولاء رئيس أركان الجيش (خلوصي اكار)، إذْ تضافرت الأسباب في إفشال هذه المحاولة الانقلابية ضد حكومة حزب العدالة والتنمية من أسباب مدنية ووقوف المجتمع المدني بمكوناته، وولاء الأجهزة الأمنية لـ (أردوغان)[٢].

ومن الملاحظ أن جميع الحركات الانقلابية في تركيا تؤكد بأن الجيش والحركات العلمانية هي من تعمل ضد الإسلاميين خوفاً على علمانية الدولة، لكن هذه المرة وفي هذه المحاولة الانقلابية الأخيرة ووفقاً لرؤية (أردوغان) باتهامه وتوجيه تهمة محاولة الانقلاب إلى حركة (فتح الله غولن)* التي أطلقت عليها الحكومة

---

(١) زروقة إسماعيل، "جدلية السياسي والعسكري في تركيا وانعكاساته على محاولة انقلاب ٢٠١٦"، *مجلة المعيار، المركز الجامعي الونشريسي بتيسمسيلت، الجزائر*، المجلد١٢، العدد ١ ، (٢٠٢١): ص٢٠٦.

(٢) كرار أنور البديري، "تركيا ما بعد الانقلاب نحو مشهد جيوسياسي متغير"، *ورقة بحثية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، بغداد*، (٢٠١٦): ص٢.

* حركة فتح الله غولن: هي جماعة إسلامية صوفية قومية، أسسها (فتح الله غولن) عام ١٩٧١، والتي تسمى بالأساس (جماعة الخدمة) وأخذت هذه الجماعة تسميتها من أنها أسست في بداية الأمر لخدمة الطلاب، موجهةً جميع اعمالها ونشاطاتها في أول تكوينها إلى بناء المدارس والمعاهد التعليمية ومساكن الطلبة وغيرها من الأمور التي تخص وتهم الطلبة والتعليم، إذ ركزت هذه الجماعة على الاعمال التعليمية والتربوية؛ لهذا السبب سميت جماعة (الخدمة) لاحقاً. وبعد سنوات عدّة من تأسيس هذه الجماعة تحولت إلى مؤسسات ضخمة ليس فقط على مستوى التعليم وبناء المدارس، بل أصبحت مجموعة مؤسسات ضخمة في قطاع التعليم والاقتصاد والمؤسسات المالية والاعلامية وغيرها، حتى أنَّهُ في موضوع المدارس تحولت= =إلى مؤسسات ضخمة تابعة لها آلاف من المدارس في تركيا وآلاف من المدارس خارجها، إذْ يوجد لديها آلاف المدارس في نحو أكثر من مئة دولة حول العالم. للمزيد ينظر ، جلال خشيب، وآمال وشنان، *الكيان الموازي في تركيا (جماعة الخدمة): الجذور التاريخية، البنية، الرؤية والتنظيم*، (سوريا: مؤسسة إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦)، ص٥- ٩.

التركية مصطلح "الكيان الموازي"، بعد الانقلاب الفاشل (١٥ تموز ٢٠١٦) أنطلقت الحملة الأمنية في تركيا، والتي شملت نحو الف مدرسة ومؤسسة تعليمية و١٥ جامعة و١٠٩ مساكن طلابية، فضلاً عن ١١٢٥ جمعية خيرية للمساعدات الإنسانية كان من أبرزها (جمعية هل من مغيث)، التي تنشط في تقديم المساعدات الإنسانية في مناطق الحروب والكوارث ومساعدة المناطق الفقيرة حول العالم، وأيضاً شملت الحملة الامنية ٣٥ جمعية طبية و١٩ نقابة مهنية عمالية، وهذه الإجراءات كانت على المستوى الداخلي لتركيا(١).

وبعد ما قامت الحكومة التركية بجملة تدابير ضد جماعة (فتح الله غولن) ومحاصرتهم اجتماعياً وإعلامياً، واصلت الحركة (حركة فتح الله غولن) خصوصية استثنائية للتغلغل في مصر عبر أدواتها الإعلامية والتجارية بدعم من نظام (السيسي)، الذي ولدَّ قلقاً لدى الجانب التركي، وبالفعل استطاعت هذه الجماعة في الحفاظ على أنشطتها لأسباب سياسية واقتصادية في مصر، عل الرغم من أن الأمر لم يحدث في دول أخرى بالمنطقة والتي استجابت لطلبات انقرة في اغلاق مؤسسات (فتح الله غولن) أو تغيير إدارتها للسلطات التركية(٢). أما مصر فقد فتحت المزيد من أبوابها أمام هذه المؤسسات، إذْ استضافت القنوات الفضائية المصرية زعيم هذه الحركة (فتح الله غولن) وسمحت لأفراد الجماعة الاستقرار بمصر.

وفي السنوات الماضية توحدت توجهات تنظيم حركة (فتح الله غولن) مع التوجهات المصرية، إذ انطوت جهودهم حول محاربة الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) ونظام الحكم لحزب العدالة والتنمية في تركيا، إذْ أسست الحركة المواقع الإلكترونية باللغة التركية للتنظيم من داخل مصر لمهاجمة (أردوغان) ونظامه الحاكم في تركيا ولم تكتفِ بهذا بال أسست موقع (تركيا الآن) باللغة العربية أيضاً لمهاجمة أردوغان وحزبه(٣).

---

(١)"مدارس غولن.. اسرار (الكيان الموازي) في ١٠٠ دولة"، مصدر سبق ذكره.
(٢) أحمد يحيى، "رغم تقاربه مع تركيا هكذا يسمح السيسي بتوسع أنشطة غولن" في مصر، صحيفة الاستقلال، ٢٠٢١، تاريخ الزيارة: ٦/ نيسان/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://www.alestiklal.net/ar/view/8919/dep-news-1623507813.
(٣) المصدر نفسه.

وبناء على ما تقدم فإنَّ مصر استثمرت وجود حركة غولن التي تجتمع معها في التوجهات نفسها ضد (أردوغان) وجماعات الإسلام السياسي، التي يقف الطرفان بالضد منها سواء الجانب المصري من قبل (عبد الفتاح السيسي) أم الجانب التركي حركة (فتح الله غولن)، كما سعى النظام المصري لإظهار الصورة "الأردوغانية" بأبشع الصور.

يمكن القول، أن أثر هذه المتغيرات التي مرت على تركيا كانت كفيلة في تغير توجه علاقاتها الدولية ولاسيما في محيطها العربي وان دور النظام والرئاسة كان مؤثراً في هذه العلاقات إذْ شهدت مدة حكم حزب الشعب الجمهوري ورئاسة كمال اتاتورك وعلمانيته المبالغ فيها تجنب تركيا العرب ومصر في علاقات محدودة الابعاد في علاقاتها الخارجية.[١] وعند وصول حزب العدالة والتنمية سدة الحكم برئاسة (رجب طيب اردوغان)، إذْ أثر أردوغان وقوته السياسية في تطور العلاقات التركية العربية ولاسيما العلاقات التركية-المصرية وعلى وجه التحديد عقب أحداث التغيرات التي شهدتها مصر بعد عام ٢٠١١، وفي الوقت نفسه كيف أثر دور و قوة الرئيس أردوغان في هذه العلاقات بنحو إيجابي وآخر سلبي.

I.I. المطلب الثاني

المتغير الاقتصادي

ترتبط كل من تركيا ومصر بمقولة "ما صنع الحداد"، اذا يمكن الاستعانة بهذا المثل العربي لتعبير عن طبيعة العلاقات المتذبذبة بين البلدين، إذ مرت العلاقات التركية- المصرية بعلاقة جيدة بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، ثم تليها مرحلة أخرى اتسمت بعلاقات سيئة جمعت الدولتين، بعد التغيير الذي حصل في ٣ من يوليو عام ٢٠١٣، وأصبحت المشكلات والتصريحات العدائية واضحه للعلن، لكن المتمعن في مسار العلاقات وطبيعتها بين الدولتين يلاحظ أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين بقت محافظة على طبيعتها التعاونية، وتطورت بشكل إيجابي، إذ أن تركيا

(١) بنان عاطف حسين السحيمات، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

سعت في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية على صعيد سياستها الخارجية، بما في ذلك مع الدول التي تجمعها معها خلافات سياسية كمصر[١].

I.I.١. أولاً: الاقتصاد التركي وأثره على العلاقات التركية-المصرية

تعد القدرات الاقتصادية عنصراً مهماً من عناصر الدولة، إذ أن الاقتصاد يلعب دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية للدولة، ولا سيما وأن كانت الدولة تتمتع ببيئة اقتصادية قوية ومتوازنة، اذ ينعكس هذا بشكل إيجابي على سياستها الخارجية ويجعل له دوراً مؤثر في علاقاتها الدولية، وينعكس الامر إذا كان اقتصاد الدولة يعاني من خلل في بنيته، إذ يؤدي الاقتصاد التركي دوراً كبيراً في تكوين بيئة داخلية مستقرة، إذ تقدم تركيا نموذج جيد في الاقتصاد، وهذا ما حقق نجاح في الوضع الداخلي التركي وأيضاً على الصعيد الخارجي، اذ برز العامل الاقتصادي في سياسة تركيا الدولية بشكل واضح ومؤثر[٢].

تعد تركيا من اكبر اقتصاديات الشرق الأوسط[٣]، ولعل ابرز مؤشرات نجاح الاقتصاد التركي من انجازات اقتصادية لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، إذ ارتفع الناتج القومي الاجمالي بين عامي ٢٠٠٢- ٢٠٠٨ من ٣٠٠ مليار دولار الى ٧٥٠ مليار دولار بمعدل نمو حقيقي بلغ نحو ٧,٤% كما ارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في المدة نفسها من ٣٣٠٠ دولار الى ١٠,٠٠٠ دولار، فضلاً عن الانخفاض المستمر في معدلات النمو والزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات، وهو ما جعل تركيا تحتل المرتبة السادسة عشر في ترتيب اكبر الاقتصاديات على المستوى العالم عام ٢٠١٤، كما أصبح ترتيبها السادس على المستوى الاوربي، وضاقت الفجوة ولأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الاوربية[٤].

---

(١) مشعل محمد السرحان، "اثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية- التركية (٢٠١١-٢٠١٧)"، (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٩)، ص٤٩.

(٢) سليم كاطع علي، "سياسة تركيا الإقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي"، *مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق*، العدد٥٤،(٢٠١٨): ص٣٢٧.

(٣) اركان إبراهيم عدوان، *العلاقات التركية السورية المحددات والقضايا*، (مصر: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص٦٢.

(٤) سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٧.

يعكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد أي دولة مجموعه من الحقائق الاقتصادية التي تبين قوة أو ضعف هذا الاقتصاد من حيث كفاءته، ولا سيما أداء دولة صاعدة مثل تركيا تجمع بين الاندماج الرأسمالي الغربي، وتطلعاتها للتوسع في الشرق، وسعيها في أداء دور إقليمي فعال ومؤثر، إذ تشير الأرقام والاحصائيات النمو الذي شهده الاقتصاد التركي [١].

إذ أصبح الاقتصاد التركي يتصدر المرتبة السابعة عشرة ، من حيث الناتج المحلي الإجمالي في العالم، كذلك أن تركيا عضو في مجموعة العشرين، وهي مجموعة من الدول التي تمتلك الاقتصادات الرئيسية منذ عام ١٩٩٩، وايضا تركيا هي جزء من الاتحاد الجمركي في الاتحاد الأوروبي منذ ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، ولقد أصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي عام ٢٠١٢ حول مستقبل الاقتصاد العالمي، ووردت تركيا في هذا التقرير بنحو إيجابي، إذ جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم في عام ٢٠٥٠[٢].

إن ما يعزز دور تركيا الاقتصادي هو إطلاق مشروع (الجسور الدولية) * الذي يهدف إلى إيجاد تحالفات استراتيجية بين أكثر من ألف شركة أوروبية مع نظرائها في كل من تركيا ومصر وتونس بهدف تفعيل التعاون الثلاثي، وأنً المرحلة الأولى لهذا المشروع كانت بدأت نهاية عام ٢٠١٢[٣]، ويرتكز الاقتصاد التركي على العديد من المرتكزات الأساسية التي تساعد على بقاء ونمو الاقتصاد في تركيا

(١) اسيا طالبي، مصدر سبق ذكره، ص٣١.
(٢) محمد سليمان علي، "تأثير البعد الجيوستراتيجي في صناعة السياسة الخارجية التركية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٨)، ص٣٣.
* الجسور الدولية :هو مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي ، الغاية منه تكوين تحالفات استراتيجية بين اكثر من الف شركة أوروبية ، ومع نظرائها من تركيا ومصر وتونس. للمزيد ينظر، ولاء عبد الكريم، "تركيا تطلق مشروع الجسور الدولية"، صدى البلد، ٢٠١٢، تاريخ الزيارة: ٢٥/ تشرين الأول/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://www.elbalad.news/283939.
(٣) محمد سليمان علي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

منها السكان والقطاعات الاقتصادية التي تمثل بالقطاع الصناعي وأيضا القطاع الزراعي وقطاع السياحة(١).

وجدت تركيا في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ المصرية، فرصة مهمة لدعم اقتصادها وتطوير العلاقات الاقتصادية بينها وبين مصر، إذ ظهر وبشكل واضح أهمية المتغير الاقتصادي في توجه السياسة الخارجية التركية وعلاقتها مع مصر، ولا سيما أن الدعم الاقتصادي الذي قدمته تركيا لمصر في فترة حكم المجلس العسكري في مصر، وفترة حكم الرئيس السابق (محمد مرسي) قرب البلدين كثيراً، ومهد لتكوين محور جديد في المنطقة، وتحالفا استراتيجيا يجمع كل من تركيا ومصر، إذ زار (أردوغان) الذي كان حينها رئيس وزراء تركيا الى مصر في أيلول ٢٠١١، وبرفقته ٢٥٠ من رجال الاعمال، وخلال هذه الزيارة تم توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين الجانبين، إضافة الى اتفاقية الملاحة (الرورو)**، إضافة الى إيداع تركيا مبلغ مليار دولار امريكي، وديعة في البنك المركزي المصري مقسم على دفعتين الأولى في أكتوبر ٢٠١٢، والدفعة الثانية في يناير ٢٠١٣، وهو اهتمام تركي خاص بمصر بعد الثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١(٢)، ويتضح مما سبق، إن العلاقات الاقتصادية الجيدة والمصالح الاقتصادية بين تركيا ومصر في تلك المرحلة، قد اثرت بشكل إيجابي على مجمل العلاقات بين البلدين، وخلقت تقارب كبير في العلاقات السياسية والدبلوماسية والأمنية.

بعد التغيير السياسي في مصر عام ٢٠١٣، على يد الجيش وبقيادة الجنرال (عبدالفتاح السيسي)، عاد التوتر الواضح إلى العلاقات التركية المصرية(٣)، إلا أن ما نتج عنه من تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لم يؤثر على الواقع

---

(١) جياى ادريس حسين، "دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠١٨ (العراق انموذجا)"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشرق الأدنى، الأردن، ٢٠٢٠)، ص٢٨.

** خط الملاحة (الرورو): وهو خط ملاحي يربط الموانئ التركية بالموانئ الخليجية عبر الموانئ المصرية. للمزيد ينظر: شحادة محمد غريب، "تحولات الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات ٢٠٠٧-٢٠١٦"، (رساله ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي- برنامج التاريخ، جامعة الخليل، فلسطين، ٢٠١٨)، ص٨٩.

(٢) شحادة محمد غريب، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

(٣) علي حسين باكير، "مستقبل العلاقات التركية المصرية بعد الانقلاب العسكري"، مركز *الجزيرة للدراسات*، (٢٠١٣): ص٥٩.

الاقتصادي كثيراً بين البلدين، قياساً بالواقع السياسي، لكن في ابريل من عام ٢٠١٥، تم الغاء اتفاقية (الرورو) من خلال عدم تجديدها من قبل من مصر، وعلى الرغم من الشد والتوتر في الجانب السياسي بين البلدين، لم تتراجع التعاملات التجارية والاقتصادية الا بشي قليل، إذ وصل التبادل التجاري بين البلدين الى ٤,٣ مليار دولار امريكي في الأعوام التي شهدتها تلك المرحلة وصولاً الى عام ٢٠١٥، مقارنةً بالتبادل التجاري الأعلى في عام ٢٠١٢، الذي بلغ ٥.٠٢ مليار دولار امريكي، إن التفسير الحقيقي للتراجع الطفيف هذا هو ليس فقط بسبب الخلاف السياسي بين البلدين ونما يرجع لتدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر خلال تلك الفترة[١].

وعلى الرغم من تعثر الاقتصاد التركي، تسعى تركيا الى اصلاح العلاقات التركية مع العديد من حكومات الدول التي اختلفت معها، لتحسين موقفها عند واشنطن، وذلك على أمل تامين الاستثمار الأجنبي الذي صارت تركيا في اشد الحاجه إليه، ولا سيما بعد توتر العلاقات التركية مع مصر والسعودية والامارات العربية، بعد ان دعمت تركيا جماعة الاخوان المسلمين، وفي الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد التركي من تراجع في التجارة والاستثمار، تحاول وتسعى بكل الطرق تركيا الى تحسين العلاقات مع هذه الدول، ولا سيما مصر منها[٢].

مما تقدم، يمكن وصف المتغير الاقتصادي بأنه المؤثر والمحرك الإيجابي في سعي تركيا الى تحسين العلاقات بينها وبين مصر، في هذه الفترة ولا سيما وأن تركيا تحتاج الى تطوير واقعها الاقتصادي بعد ازمة تدني سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي، وأيضاً الخسائر الاقتصادية بسبب ازمة جائحة كورونا، فضلاً عن سعيها إلى تحسين اقتصادها لأنها مقبلة على انتخابات في عام ٢٠٢٣، والتي تعد من أولويات الحزب الحاكم في تركيا (حزب العدالة التنمية التنمية)[٣].

---

(١) عبد الحافظ الصاوي، *العلاقات الاقتصادية المصرية التركية: الواقع والآفاق*، (مصر: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٥)، ص٤، ٥.

(٢) كالي ربوسنون، *تركيا وطموحاتها السياسية الخارجية المتزايدة*، (العراق: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢)، ص٧.

(٣) رابعة نور الدين وزير، "التقارب المصري التركي فرص رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين"، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات (الشرق الأوسط وافريقيا)، ٢٠٢٢، تاريخ الزيارة: ٢٦/ تشرين الأول/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://shafcenter.org/.

٢.I.I. ثانياً: الاقتصاد المصري وأثره على العلاقات التركية-المصرية

يعد المتغير الاقتصادي من المتغيرات المؤثرة في توجه السياسة الخارجية لأي دولة، اذ يمارس الاقتصاد دوراً مؤثراً وكبيراً في تحديد إمكانية الدولة وقوتها، إذ أن الدولة التي تمتلك اقتصادا قويا تمارس دورا وفاعلية أكثر من الدولة التي تكون ذات اقصاد ضعيف(١).

وفي الحالة المصرية بالذات يفرض الواقع الاقتصادي تأثيراً وتحديات واضحة على السياسة الخارجية والدولية لمصر، ولا سيما المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري من بطالة وتضخم وفقر منذ عهد الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك)(٢).

بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، شكل المتغير الاقتصادي المصري أحد اهم عناصر الجذب الرئيسية لسياسة تركيا الخارجية تجاه مصر، إذ تتمتع مصر بميزه مهمة اقتصادياً كونها تعد مصدراً غنياً بالطاقة الغاز، فأن القدرات الاقتصادية بين كل مصر وتركيا متنوعة ولا تتضارب مع بعضها البعض وتكون مكملة كل واحدة للأخرى، إذ يمكن ان تكون مصر سوقاً مهماً للمنتجات التركية الصناعية والمنتجات الزراعية، ولا سيما أن مصر تعاني من نقص شديد في سد الاحتياجات الغذائية الكافية للسكان، وأن بمقدور تركيا سد هذا النقص والعجز من خلال مشروع (الغاب التركي)*، في المقابل تستثمر تركيا المقدرات الاقتصادية الكبيرة الموجودة في مصر من الطاقة والغاز الطبيعي، كذلك الموقع الجغرافي الذي تتمتع به مصر، وقربها جغرافياً منها أهلها لتكون مركز نشطا للتسوق والتبادل التجاري بينهما، وكذلك إقامة

---

(١) جياي ادريس حسين، "دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠١٨ (العراق انموذجا)"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية/ قسم العلاقات الدولية، جامعة الشرق الأدنى، تركيا، ٢٠٢٠)، ص١٧.

(٢) خضير إبراهيم سلمان، "السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٥)، ص٥٠.

* مشروع الغاب التركي: هو مشروع تنموي جنوب شرق الأناضول ، حيث تتوفر في هذه المنطقة التربة الخصبة والمياه والحرارة والبيئة المناسبة للزراعة. بكميات وفيرة. للمزيد ينظر، بنان عاطف حسين السحيمات، "العلاقات التركية المصرية ٢٠١٢-٢٠١٩"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤته، الأردن، ٢٠٢١)، ص٤٣

علاقات اقتصادية باقل التكاليف، ولكون مصر تعد من اكبر الدول العربية، كثافة سكانية في منطقة الشرق الأوسط، قد أصبحت سوقا مفتوحاً، ومسعى مطلوب للاستثمارات الأجنبية والتجارية وبالأخص التجارة التركية، وبعد تردي الأوضاع الاقتصادية المصرية عقب ثورة يناير عام ٢٠١١، كان على الحكومة المصرية في هذه الفترة الحرجة سياسياً واقتصادياً أن تبحث عن طرق لمواجهة الازمات الاقتصادية التي تمر بها مصر، فكانت الفرصة مهيأة للاقتصاد التركي لمد جسور التعاون مع مصر وتكوين شركات اقتصادية بينهما(١).

وبعد التغيير السياسي في مصر عام ٢٠١٣، والتوتر في العلاقات بين البلدين في الجانب السياسي، ولغة التصريحات شديدة اللهجة بينهما، بقت الملفات الاقتصادية بعيدة عن التوترات والصراعات، وبات ملف الاقتصاد بينهما خارج الخلافات السياسية وفي وقت مبكر، وليس هذا فقط كان المتغير الاقتصادي بين تركيا ومصر بمثابة الباب الخلفي لتجاوز الخلافات والمشكلات بينهما(٢).

تظهر الأهمية الاقتصادية المصرية بالنسبة لتركيا من خلال الأهمية التجارية بين تركيا ومصر، والتي سعى الطرفان إلى الحفاظ عليها، اذ أظهرت التقارير الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة المصرية، حجم التبادلات التجارية بين مصر وتركيا، فقد بلغت ٣,٧٦ مليار دولار امريكي في أيلول من ٢٠١٩، بقدر ٢,٣٩ مليار دولار امريكي واردات مصرية من تركيا، وبقدر ١,٣٧ دولار امريكي صادرات مصرية الى تركية، إذ تأتي تركيا في المرتبة الخامسة من حيث الدول المصدرة لمصر، ووصل معدل النمو ١٢,٠٦% في العام ٢٠٢١(٣).

وأيضاً في ملف الاستثمارات بين مصر وتركيا، فقد حافظ النظام المصري استمرار الاستثمارات التركية بينهما، اذ وصل حجم الاستثمارات التركية في مصر في عام ٢٠١٧ ما يقارب مليار دولار وكانت مرشحه للصعود، ويبلغ عدد الشركات التركية التي تعمل داخل مصر نحو ٢٠٥ شركة تركية، تعمل في صناعة الحديد

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٣، ٤٤.
(٢) "البعد الغائب في العداء التركي المصري الاقتصاد خارج المعادلة"، *مجلة الأيام (ساسة بوست)*، (٢٠٢٠): تاريخ الزيارة: ٢٦/ تشرين الأول/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://www.alayyam.info/news/8A5IJ9WN-IZP71K-5DC1.
(٣) المصدر نفسه.

والغزل والنسيج ومواد البناء والمواد الكيماوية، وقد وفرت هذه الشركات فرص عمل ما يقارب ٣٠٠ ألف مصري[١].

وتعد أهم الملفات التي حازت عليها مصر من تقدم يجذب تركيا اليها وسعي السياسة الخارجية التركية لتقرب والتعاون معها، هو تصاعد الدور المصري في منطقة شرق المتوسط، وذلك بدعوة مصر لدول منطقة شرق المتوسط وتقسيم الثروات (الطاقة) في هذه المنطقة، ما أدى هذا الى تحولها الى منظمة دولية (منتدى شرق المتوسط) في أغسطس من عام ٢٠٢٠، وانضمت لها اغلب دول شرق المتوسط باستثناء تركيا التي لم تستطيع المشاركة فيها[٢].

الخاتمة

خلاصة لما تقدم، إن مصر بعد عام ٢٠١١ وجدت نفسها أمام ضغط من المتغيرات السياسية والامنية في البيئة الداخلية، وهذه المتغيرات فرضت تأثيراتها على سياستها الخارجية وعلاقاتها مع الدول ولا سيما تركيا، ولم تستطع أن تصوغ سياساتها الخارجية بمرونة من دون مراعاة متطلبات تلك المتغيرات. أن أثر هذه المتغيرات التي مرت على تركيا كانت كفيلة في تغير توجه علاقاتها الدولية ولاسيما في محيطها العربي وان دور النظام والرئاسة كان مؤثراً في هذه العلاقات إذْ أثر أردوغان وقوته السياسية في تطور العلاقات التركية العربية ولاسيما العلاقات التركية-المصرية وعلى وجه التحديد عقب أحداث التغيرات التي شهدتها مصر بعد عام ٢٠١١، وفي الوقت نفسه كيف أثر دور وتعاظم قوة الرئيس أردوغان في هذه العلاقات بنحو إيجابي وآخر سلبي. وإن وضع مصر من الناحية الاقتصادية من حيث مواردها الطبيعية من الطاقة والغاز الطبيعي، وثقلها السكاني، الذي يتطلب سد حاجاتهم من الغذاء والمكملات الأخرى، إضافة الى تمتعها بالموقع الجغرافي وحقها في تقسيم الثروات في منتدى شرق المتوسط، دفع بالسياسة التركية للتوجه صوبها، إذ سعت تركيا في الفترة الأخيرة للتقرب من مصر بغية تحقيق المصالح الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب من تركيا تعديل مسار خطها السياسي مع مصر، في سبيل عودة العلاقات بينهما، إذ أن المتغير الاقتصادي لكل من تركيا ومصر كان هو

(١) "البعد الغائب في العداء التركي المصري الاقتصاد خارج المعادلة"، المصدر السابق.
(٢) رابعة نور الدين وزير، مصدر سبق ذكره.

الخط الإيجابي في العلاقات بينهما، وهو بمثابة طريق لتحسين العلاقات بين الطرفيين.

المصادر:

اولاً الكتب:

١- اركان إبراهيم عدوان، *العلاقات التركية السورية المحددات والقضايا*، مصر: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.
٢- سيف الدين عبد الفتاح، تصدير: محمد الفقي، *الكتاب الأسود: جرائم الانقلاب العسكري في مصر (يوليو ٢٠١٣، مارس ٢٠١٨)*، مصر: البرلمان المصري بالخارج، ب.م، ٢٠١٨.
٣- حسين بسلي وعمر اوزباي، رجب *طيب أردوغان قصة زعيم*، ترجمة: طارق عبد الجليل، مراجعة: رمضان يلدرم، لبنان: دار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١.
٤- عبد الحسين شعبان، *المسيحيون والربيع العربي في إشكاليات الديمقراطية والتنوع الثقافي في العالم العربي*، العراق: دار أراس للطباعة والنشر، ٢٠١٢.
٥- نوار أحمد حسن، *ثورة الشباب ٢٥ يناير ٢٠١١*، مصر: مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
٦- عبد الحافظ الصاوي، *العلاقات الاقتصادية المصرية التركية: الواقع والآفاق*، مصر: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٥.
٧- كالي ربوسنون، *تركيا وطموحاتها السياسية الخارجية المتزايدة*، العراق: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢.

ثانياً: الابحاث والمجلات:

١- أحمد أويصال، "صعود تركيا. والربيع العربي"، *مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي التاسع، المركز العربي للدراسات الإنسانية، السعودية*، ٢٠١٢.
٢- عزمي بشارة، "ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب"، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر*، ٢٠١٦.

٣- خالد سلمان خالد، "العلاقات التركية المصرية بعد أحداث التغيير العربي وآفاقها المستقبلية"، *مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق*، العدد ٦١، السنة ١٢، ٢٠٢٠.
٤- زروقة إسماعيل، "جدلية السياسي والعسكري في تركيا وانعكاساته على محاولة انقلاب ٢٠١٦"، *مجلة المعيار، المركز الجامعي الونشريسي بتيسمسيلت، الجزائر*، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٢١.
٥- سليم كاطع علي، "سياسة تركيا الإقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي"، *مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق*، العدد ٥٤، ٢٠١٨.
٦- شيماء عبد الستار جبر اللية، وشيماء علي سالم، "اثر الثورة على الدستور والعلاقات الدولية: ثورة ٢٥ يناير في مصر انموذجا"، *جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية* ، المجلد ١٣ ، العدد ٣٩ ، ت ٢٠١٩ .
٧- صالح النعامي، "العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة ٢٥ يناير"، *مركز الجزيرة للدراسات، قطر*، ٢٠١٧.
٨- عبد التواب سيد عيسى ، "عوامل ثورة ٢٥ يناير وأهدافها واهم تداعياتها على البحث العلمي التربوي (دراسة تحليلية)"، *المجلة الدولية للبحوث والدراسات التربوية والنفسية، أكاديمية رواد التميز للتدريب والاستشارات والتنمية البشرية، الأردن*، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠١٩ .
٩- عبد الرحمن سعد، "العلاقات المصرية التركية بعد انقلاب ٢٠١٣"، *تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، مصر*، ٢٠١٩.
١٠- علي حسين باكير، "مستقبل العلاقات التركية المصرية بعد الانقلاب العسكري"، *مركز الجزيرة للدراسات*، ٢٠١٣.
١١- كرار أنور البديري، "تركيا ما بعد الانقلاب نحو مشهد جيوسياسي متغير"، *ورقة بحثية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، بغداد*، ٢٠١٦ .
١٢- مهاب حسني النحال، "المتغيرات الداخلية والخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحولات الاستراتيجية في المنطقة العربية بعد ٢٠١١"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر*، العدد ٨، ٢٠٢٠.

١٣- نادية فاضل عباس فضلي، "النظام السياسي في مصر واشكالية العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق*، المجلد ١٦، العدد ٦٥، ٢٠١٩.

١٤- "مصر تنتفض: اعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال (ثورة ٢٥ يناير)"، *بحث منشور، منظمة العفو الدولية*، ٢٠١١.

ثالثاً : الرسائل الجامعية

١- بنان عاطف حسين السحيمات، "العلاقات التركية-المصرية ٢٠١٢-٢٠١٩"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٢١.

٢- شحادة محمد شحادة غريب، "تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات ٢٠٠٧-٢٠١٦"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، ٢٠١٨.

٣- جياى ادريس حسين، "دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠١٨ (العراق انموذجا)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشرق الأدنى، الأردن، ٢٠٢٠.

٤- محمد سليمان علي، "تأثير البعد الجيوستراتيجي في صناعة السياسة الخارجية التركية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٨.

٥- خضير إبراهيم سلمان، "السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٥.

رابعاً: المواقع الالكترونية

١- رابعة نور الدين وزير، "التقارب المصري التركي فرص رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين"، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل

الازمات والصراعات (الشرق الأوسط وافريقيا)، ٢٠٢٢، تاريخ الزيارة: ٢٦/ تشرين الأول/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://shafcenter.org/

٢- برهان كور أوغلو، "العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة: الواقع والطموحات"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١، تاريخ الزيارة: ١٢/ آذار/ ٢٠٢٢،متاح على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/201110301.0241148202.html

٣- "عبد الله غول اول رئيس جمهورية يزور مصر بعد تنحي مبارك"، موقع مصراوي (محرك بحث إخباري)، ٢٠١١، تاريخ الزيارة: ١١/ آذار/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط:
.https://www.masress.com/almesryoon/50811

٤- "انقلاب تركيا الفاشل كيف تغيرت الجمهورية خلال السنوات الخمس الماضية"، بي بي سي نيوز، ٢٠٢١، تاريخ الزيارة: ٢٨/ آذار/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57779491 .

٥- أحمد يحيى، "رغم تقاربه مع تركيا هكذا يسمح السيسي بتوسع أنشطة "غولن" في مصر"، صحيفة الاستقلال، ٢٠٢١، تاريخ الزيارة: ٦/ نيسان/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط:
https://www.alestiklal.net/ar/view/8919/dep-news-1623507813.

٦- "البعد الغائب في العداء التركي المصري الاقتصاد خارج المعادلة"، مجلة الأيام (ساسة بوست)، ٢٠٢٠، تاريخ الزيارة: ٢٦/ تشرين الأول/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط:
https://www.alayyam.info/news/8A5IJ9WN-IZP71K-5DC1.